الفصل الثاني

دور الصين المتصاعد في النظام الدولي الجديد وسياستها تجاه الشرق الأوسط

obeikan.com

oberkan.com

المبحث الأول

النظام الدولي بعد الحرب الباردة والانتقال إلى الهيمنة الأحادية الأكريكية

أولاً: ملامح التغيرات الدولية وانتهاء الثنائية القطبية:

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى انقسم العالم إلى معسكرين متصارعين ومتناقضين لكل منهما أيديولوجيته الخاصة به ونظمه الاجتماعية والاقتصادية وتصوراته القيمية والحياتية. قد اقتضت طبيعة ذلك الصراع أن يسعى كل منهما إلى توسيع نفوذه ونشر أيديولوجيته تارة بالحرب الباردة، وأخرى بالساخنة، وإما بسياسة الاستقطاب والتحالف والصراع التي ظلت تحكم العلاقات الدولية بين المعسكرين.[1]

لقد استمرت الحرب الباردة بين المعسكرين، وامتدت إلى دول العالم الثالث أو مناطق النفوذ والمواد الخام المتنازع عليها، وهنا استمرت المواجهة وقامت حروب بـ «الوكالة» بمعنى أن العالم الثالث بات مسرحًا للحروب، نيابة عن المعسكرين وبدعم منهما[2]، فاستمر الصراع بين المعسكرين

(1) Rebert Kaan، «**Power and Weakness**،« Policy Review (No. 113، June 2002).

(٢) عبد القادر عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مايو ١٩٩١، العدد ١٤٧، ص ٥.

المتناقضين،أما الغرب فتطلع إلى بسط هيمنته على العالم فيما سعى الشرق إلى مواجهته ودحر نفوذه،ونتيجة لذلك تحول العالم الثالث إلى بؤرة للصراع والحرب الباردة، ينفخ المعسكران فيها بعقيدتهما لتبقى متوهجة كالجمر تحت الرماد،وليشعلا النار،ويطفئانها متى يريداً،وحيثما شاءا دون أن تتحول إلى مواجهة مباشرة بينهما فتحرقهما معًا،وظل العالم الثالث يشكل الرهان على مستقبل النظامين وميزان العلاقة بينهما مما شدد الصراعات الإيديولوجية، والاقتصادية، والعسكرية[1].

وفي نهاية القرن العشرين كانت الحرب الباردة قد انتهت قبل عقدين من الزمان بانهيار الاتحاد السوفيتي،وتساقط الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية واحدة تلو الأخرى. واحتفظت الصين بعلاقتها مع الأحزاب الشيوعية مع عدد محدود من الدول التي تتولى مقاليد الحكم.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي منذ التسعينيات من القرن الماضي نقطة فاصلة في تطور النظام الدولي،وارتبط ذلك بعدد كبير من التداعيات والنتائج التي مست مباشرة معدلات التوازن بين القوى الكبرى،ونشوء قضايا دولية جديدة تتعلق بالأمن،وأنماط جديدة من الصراعات الإقليمية،والعولمة والدور القيادي للولايات المتحدة،ومفهوم العالم متعدد القطبية، ودور القانون الدولي وإصلاح الأمم المتحدة،وغير ذلك من القضايا الإستراتيجية المؤثرة على مستقبل البشرية ككل،وبعد ما يقرب من عقد تقريبًا فرضت قضية ما يسمى بمواجهة الإرهاب الدولي نفسها على جدول أعمال النظام الدولي،وقادت إلى أنماط جديدة من التعاملات الدولية والضغوط والفرص والتحديات في آن واحد[2].

إن التحولات الكبرى بإرهاصاتها تبشر بعصر جديد،متراخ أيديولوجيا،مثقل اقتصاديًا، تشده هموم الواقع أكثر ما تشده الأيديولوجيات،إن أيديولوجيا العصر

( )المرجع السابق،ص٧

(٢)حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩.

الجديد هي العمل، الولاء للعمل قبل الأيديولوجيا، فلئن كان التطور الاقتصادي،والتقنية الحديثة قد تجاوز الوعي،كما حدث في الشرق،فإن الأيديولوجية كابحًا للإنتاج والإبداع،فإن العمل والإنتاج سيتبوأن المرتبة الأولى في النظام الدولي الجديد.

بإيجاز فإن التغيير في العلاقات الدولية يعني التحول من المواجهة إلى التعايش،ومن الحرب الباردة إلى التعاون،ومن الانغلاق إلى الانفتاح،فالاتحاد السوفيتي يعد الآن مجتمعًا منفتحًا،ومن سباق التسلح إلى نزع السلاح والأيديولوجية، ومن بناء الاشتراكية في الداخل والخارج إلى التنازل عن التحالفات الدولية مع الدول الاشتراكية كما حدث مع كوبا وفيتنام، وأثيوبيا، وأنجولا، وأفغانستان... إلخ،كل ذلك من طرف واحد فقط.

هكذا جاءت البسترويكا على تركة الحرب العالمية الثانية،وعلى الانقسامات الأيديولوجية والاقتصادية الأوربية أملاً منها في أن تحول العالم من القطبية الثنائية بمضامينها الأيديولوجية والقيمية إلى عالم واحد[1].

ثانياً :دعائم الهيمنة الأمريكية فى النظام الدولى الجديد

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية.ونجم عن ذلك تهميش كافة القوى العالمية «مجموعة السبع الكبار» كل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضًا من دول العالم كافة يعطي لها وحدها الحق في التوجيه وإدارة شئون المعمورة دون شريك،إن ما يثير الانتباه حقًا هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية للأمم المتحدة نفسها كقوة مؤثرة في الساحة العالمية في نظام دولي يسبغ على نفسه صفة العالمية[2].

(١)عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره،ص٦

(٢)المرجع السابق، ص٧٦

ففرضت الولايات المتحدة النظام الرأسمالي المتكامل تحت هيمنتها بكلمات أكثر تفصيلاً، فعملت على دعم النظام الرأسمالي في العالم الثالث،والمنفتح على التجارة،وعلى استثماراتها ،وعلى استحواذها بأسعار رخيصة على المواد الأولية[1] فأهم المراكز الرأسمالية لم تحارب الحركات الاشتراكية في العالم الثالث فحسب،وإنما حاربت أيضًا الحركات القومية الاقتصادية التي تهدف إلى التقليل من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،وبالتالي التخفيف من حدة التبعية له،وذلك عبر الحد من الاستثمارات الأجنبية،والحد من الانفتاح على التجارة الدولية، وعبر اتباع سياسة الاعتماد على الذات ما أمكن،وعبر اتباع سياسة تصنيعية نشطة وهادفة. وكل ذلك بهدف دعم قوة الدولة وجعلها أقل تأثيرًا بالضغوط الخارجية،ومن الناحية السياسية فقد تم التناول الأمريكي للشئون الدولية في السنوات الأخيرة يعطي انطباعًا بأن إدارة واشنطن تصنف دول العالم إلى أربع مجموعات،أقلها درجة هي الدول الرعية،وتليها الدول المخزنية أي دول الأداة،ثم دول المشاركة بالتبعية،وآخرها الدول المستعصية،وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة،والتي تأتي في مقدمتها العراق،والجماهيرية الليبية، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، والعمل جار لاستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إذا استطاعت ذلك [2]،أما لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوربية الأربع الكبرى (ألمانيا ـ فرنسا ـ إنجلترا ـ إيطاليا) واليابان. ويبقى موضوع مسايرتها ودعمها للموقف الأمريكي ـ هل كان عن اقتناع أو انجرت إليه انجرارًا؟ -موضوع جدل يستثنى منه الموقف البريطاني فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف يبين أنها خرجت بخفي حنين [3] أما بالنسبة لروسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الاتحاد السوفيتي ولم تهضم بعد

(١)جمال قنان،«نظام عالمي جديد.. أم سيطرة استعمارية جديدة»،مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد ١٨٠، فبراير، ١٩٩٤، ص ٧٥.

(٢)المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص٧٩.

وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية،فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية،وبعض دول المخزن سيتمكن من جرها لتأخذ مكانها بين الدول صاحبة الامتياز في النظام العالمي الجديد.

ومن أهم دعائم الهيمنة الأمريكية :

١ -القوة العسكرية الأمريكية:

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفيتي غطت جميع مناطق المعمورة ، فعلي اعتبار كونها القوة الجديدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير ومستفيدة منها في الوقت نفسه فقد أخذت علي عاتقها مهمة الدفاع عن «العالم الحر» في مواجهة الخطر «الشيوعي» غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينات أدت إلي فشل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك (في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا) ولم يبق سوي منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما أضطر الولايات المتحدة إلي التدخل المباشر في جنوب شرقي آسيا (حرب فيتنام)وعن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج «١٩٩٠»[1].تطرح مسألة إصرار واشنطن علي الإبقاء علي هيمنتها العسكرية بعد اختفاء ما كان يشكل في السابق مبررًا لها سؤالاً ملحاً وهو ضد من تتم هذه التعبئة ؟

إن الحملة المسعورة التي شنها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب تبين أن هناك خطراً يكمن في الجنوب الذي حل محل (الخطر الشيوعي) وأنه يجب علي الغرب أن يبقي في حالة تعبئة دائمة للتصدي له.إن وراء

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية سياسية واستراتيجية وصناعية ضخمة ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية الغريزية فالولايات المتحدة كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين تعيش «منذ عام ١٩٤١»علي الاقتصاد الحربي فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد النظر في تركيبية النظام الاجتماعي[١].

٢- الشرعية الدولية :

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد تتمثل فيما تسميه واشنطن «الشرعية الدولية »إنه لما يثير الدهشة والاشمئزاز في الوقت نفسه أن يتم الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والاعتداءات علي ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها ،فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الاعتداءات والتي اقترفتها ولا زال بعض منها تقترفه حتى الآن ضد الشرعية الدولية التي نصبت نفسها اليوم داعية لها ومدافعة عنها ،وشكلت أزمة الخليج الثانية منعطفاً خطيراً في مسيرة المنظمة الدولية فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدواني مسلح ضد أحد أعضائها أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الإشراف عليه ومراقبة من خلال مؤسساتها المتخصصة .لقد عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية لتحولها إلي مجرد مصلحة فنية من مصالح الإدارة الأمريكية مهمتها إضفاء (الشرعية الدولية) علي اعتداءاتها علي حقوق الشعوب وعلي حريتها[٢].

٣- تعبئة رأس المال:

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة علي بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانينات وخصوصا منذ ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية وسلاحها الأساسي هو

(١) جمال قنان ،مرجع سبق ذكره، ص :٨٣.

(٢) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره ، ص:٤٩.

رأس المال لقد تبين بالفعل أنه سلاح فتاك أشد تأثيراً من السلاح التقليدي . لقد تمكنت الرأسمالية العالمية حتى الآن من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الاشتراكي ولا يزال هجومها مستمراً تحت لواء اللبرالية البدائية التي شعارها (اتركه يعمل –اتركه يمر) وهو الشعار الذي أعيد ترتيبه للتصدير إلي بلدان الجنوب وبلدان أوربا الوسطي والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال علي مدي عشرات من السنين مع العلم أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ إلا في الحدود التي تخدم مصالحها ،فحرية انتقال رأس المال ليست مكفولة إلا في إطار دائرة ضيقة جداً داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية .وخارج هذه الدائرة فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيهه ليس وفقاً لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت للمعركة.

ثالثاً: الحادي عشر من سبتمبر وأثره فى تحول الأحادية المرنة إلي الأحادية القطبية المحكمة

فجرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الغضب الأمريكي واستفزت الأمة الأمريكية على المستويين الرسمي والشعبي، وكانت وجهة هذا الغضب هى منطقة الشرق الأوسط، وكل ما هو عربي وإسلامي، باعتبار الشرق الأوسط منبت الإرهاب الذي أصاب الكبرياء الأمريكي في مقتل، ووجه ضربة قوية للهيمنة الأمريكية على العالم، باستهداف رموز هذه الهيمنة والكبرياء والتفوق متمثلة في برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى وزارة الدفاع بواشنطن.وكان ذلك إيذانًا بدخول الشرق الأوسط مرحلة جديدة عنوانها الاستكانة، ومحاولة نفي التهمة عبر مزيد من الخضوع والاسترضاء، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط باستثناء (إسرائيل وتركيا) في وضع المترقب لما سينجم عنه الغضب الأمريكي، وأصبحت المنطقة رهينة القرار الأمريكي الذي توجه في البداية للانتقام المباشر من تنظيم القاعدة وحكومة طالبان في أفغانستان التي وفرت له المأوى، وباركت

دول الشرق الأوسط الخطوة الأمريكية التي تمت بمساندة العالم أجمع[١].

ونظرًا إلى ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات قصوى في موازين القوى الدولية، في اعتباره آلية مهمة من آليات التحكم في النظام بحكم أهميته الاستراتيجية حضاريًا وجغرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها أقصى قدر ممكن من السيطرة والهيمنة عليه،ومن خلاله على النظام الدولي عبر ترتيبات سياسية ـ أمنية تشرف عليها وترعاها، فيما يقوم حلفاء واشنطن من العرب وغير العرب بالعمل على تنفيذ تلك الترتيبات بدعم سياسي وعسكري مباشر من قبلها[٢]ولعل الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل/ نيسان ٢٠٠٣، وقبل ذلك احتلال أفغانستان، صورة من صور السيطرة الأمريكية على العالم[٣]ودخل الشرق الأوسط وفى قلبه النظام العربى فى مرحلة جديدة من الاستهداف الأمريكى المباشر بغزو العراق واحتلال أفغانستان وراحت دول المنطقة فى موقف المترقب والعاجز فى نفس الوقت عن إبداء أى رأى،وفى وضع الانتظار لما تزمع الولايات المتحدة القيام به لإعادة بناء الشرق الأوسط وفقاً لهذه المعطيات ،وراحت تتوالى تباعاً مفردات الرؤية الأمريكية بداء من اعلان بوش فى مايو-٢٠٠٣ عن اعتزام بلاده إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية ،ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى اشتق من مبادرة الشراكة لتشارك دول المجموعة الثمانى الكبرى فى إعادة صياغة البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية الكفيلة بالقضاء على الخطر الذى صار يشكله الشرق الأوسط الإسلامي كمنبت للإرهاب وفقاً

(١) جريدة الأهرام،«مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل»،١٢٣\٣-٢٠٠٢م.

(٢)عبد الجليل محمد حسن كامل، «الشرق الأوسط الكبير»، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨م، ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣)عبد العزيز شادي، «الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية»، النهضة، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨ ص٥١-٥٣.

للرؤية الأمريكية .

وفى هذا السياق نجد أن:

- من أهم عواقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر تصدر قضية «الحرب العالمية ضد الإرهاب»،قائمة أولويات سياسة الولايات المتحدة الخارجية،فإن إدارة الرئيس بوش تتناول شتى القضايا الأخرى من منظور مجابهة الإرهاب «Counter Terrorism» ومن ثَم تمكنت سياسات إدارة بوش بالفعل من إقناع أو إجبار الآخرين على التأسي بها،وقد وقفت الدول العربية ودول الشرق الأوسط بجانب حربها ضد الإرهاب في أفغانستان،واختصاراً للقول،إن ممارسات إدارة بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها آثار واضحة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط،وإن على جميع الأطراف في كل أنحاء العالم أن تعيد حساباتها بدقة في ظل سياسة الردع الجسيم التي أعلنتها بوضوح وتبحث عن مصادر قوتها الذاتية التي تحقق لها الأمن في ظل نظام عالمي تحكمه قواعد وأسس جديدة ولا مكان فيها للضعفاء.

obeikan.com

المبحث الثاني

مؤشرات الصعود الصيني والصعوبات التي تواجهه

كان عقد التسعينيات من القرن العشرين هو المرحلة التي شهدت ظهوراً كثيفاً لأبحاث ودراسات ومقالات تناولت ظاهرة المعجزة الآسيوية بكثير من العناية والاهتمام،بل لعل السرعة التي تجاوزت بها دول القارة مأزقها الخانق كانت دافعاً أقوى لمحاولة التعرف علي الأسباب الكامنة وراء نجاح ذلك الجزء من العالم في تحقيق أكبر الطفرات الاقتصادية في التاريخ الحديث[1].

وكانت الصين على رأس الدول الآسيوية التي جذبت الانتباه في هذا الشأن،فمعدلات النمو الاقتصادي التي جاوزت نسبة الـ١٠٪ لسنوات متلاحقة وما تلاها من تغيرات في مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين،ثم النجاحات المتوالية في عمليات الاندماج مع الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على مزيد من النمو الاقتصادي الداخلي، كل هذا كان لابد أن يثير في النفوس مزيجاً من الإعجاب والدهشة معاً.وكان السؤال الذي هجس في أذهان الباحثين: هو كيف يمكن تفسير هذه النهضة الضخمة والتي نجحت في تثبيت دعائمها في زمن يعد وجيزاً للغاية إذا ما قورن

(1) Khoo Boo Teik، «**Dismasting Or Centralism and Occidentalism**»، Asia pacific View Point، Vol. 40، No. 30، December 1999، P. P. 304-307.

بذلك الذي استغرقته الدول الصناعية لتحقيق هذه النهضة؟[1].

ويمكن القول إن الصين بخصائصها الاشتراكية السابقة أضحت عملاقاً اقتصادياً حقيقياً بكل المقاييس.

لقد سارت الصين على تعليمات ومبادئ الآباء المؤسسيين من أمثال« ماوتسي تونج » و«دنج شيا وينج »وتمكنت من تحقيق نمو متواصل ومتسارع للاقتصاد الوطني وصل إلى ٩.٣٪ وهو أعلى المعدلات العالمية.

واحتلت المركز السادس على مستوى العالم بل إن الصين تصر على الحفاظ على هذا المعدل رغم التأثيرات السلبية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية الحالية.ومن ثَم، فإن سياسة الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي قد مكنت الصين من تحقيق إنجازات ملموسة داخلية وخارجية، فقد انتهجت الدولة أسلوب اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة على القطاع العام، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دوره مما ساهم في توفير مزيد من الوظائف للأيدي العاملة الصينية. [2].وفي المجال السياسي،ظلت الصين النموذج الوحيد، إضافة إلى بعض الدول الصغيرة مثل كوبا وكوريا الشمالية، اللذين يجسدان النموذج الاشتراكي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، وربما يعود ذلك إلى أن بكين طورت من نفسها وأحدثت تعديلات كبيرة في النظرية الماركسية، ورغم أنها قطعت خطوات جيدة في مسار تطبيق الديمقراطية الاشتراكية، ومع ذلك فهناك غياب التعددية السياسية والحزبية في ظل سيطرة مطلقة للحزب الشيوعي وهناك سيطرة كاملة للدولة على وسائل الإعلام وتغييب القنوات الإعلامية الخاصة المملوكة للأفراد، ولكن مع ذلك فهناك دور قوي للمجتمع المدني وخاصة نقابات العمال في التعبير

(١) حنان قنديل،«القيم والتنمية في الصين»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٤١.

(٢) سامى نائير ،«الإمبراطورية فى مواجهة التنوع»،بيروت ،دار الفارابى ،٢٠٠٦م،ص٢٤.

عن مطالب أعضائها[1]،وعلى الصعيد الخارجي،استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي، وخاصة مع الولايات المتحدة، واتسمت سياسة الصين الخارجية دائماً بالحياد والموضوعية وعدم التدخل في شئون الآخرين،بل رغم أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، إلا إنها نادراً ما لجأت لحق الفيتو، وانتهجت أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية خاصة نزاع الشرق الأوسط،ورغم أنها تمتلك القوة الاقتصادية فمن غير المرجح أن تشكل قوة عظمى في المدى القريب تنافس الولايات المتحدة فرغم امتلاكها القوة العسكرية والسلاح النووي إلا أنها ليس لديها طموح سياسي في انتهاج سياسة خارجية عالمية مهيمنة، وإنما اقتصرت على معالجة قضاياها الداخلية.

*مؤشرات الصعود الصيني :

أولاً المؤشر الاقتصادي:

إن ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين هى تجربة فريدة من نوعها في التنمية وهو ما أطلقوا عليه «خصوصية» التجربة الصينية في النمو.فالصين وفقًا لتلك الرؤية قد نجحت في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية بلا عقد على طرق وأساليب مستمدة من الواقع الصيني وأطره القيمية الخاصة، حيث أكد الباحثون والمسئولون الصينيون أن عدم الانسياق للتجارب الغربية في النمو (والتي تقلل من دور الجماعة وتعلي من القيم الفردية المتوحشة) ثم استلهام الخصوصيات الصينية في توجيه مسار النمو الاقتصادي هما اللذان ضمنتا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة ومطردة من هذا النمو[2].

فمنذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩، كانت الدولة (والنخبة التي

(١) أحمد سيد أحمد، «الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج»، الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع ـ يناير ٢٠٠٣م، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢.

سيطرت على أجهزتها العليا) عنصرًا فاعلاً وأساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية. وإذا كان صحيحًا أن ظروف الصين المادية قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات، إلا أن المسيرة التي اختارها «ماو» ورفاقه والتي قامت على وجود اقتصاد مركزي ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، هذه المسيرة لم تتعاون كثيرًا على استمرار ما تم تحقيقه في هذا الشأن، إن لم تسفر في واقع الأمر عن تراجعات كبيرة في بعض المراحل التاريخية، وكما حدث فعلاً في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام، إلا أنه عندما تولى «دنج شياوينج» في عام ١٩٧٨ بدأ قيادة أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديث لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي إلى العمل وفقًا لبنية ترتكز إلى آليات السوق الحرة وهى الآليات التي ظلت تكسب أرضًا جديدة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم وبذلك أصبحت الصين تمثل مارداً اقتصادياً جديداً.حيث بهذا الفكر تركت هامش كبير في الحركة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على نحو كبير، وتغير مفهوم الشركات الحكومية للاستيراد والتصدير التي كانت تقوم مقام الأقسام التجارية للمصانع الحكومة حيث ضعفت يومًا بعد يوم حتى أضحى قسم كبير منها يعاني من مشكلة في أماكن البقاء في السوق بعدما بدأت المصانع الخاصة والشركات التجارية الصينية العمل بطريقة تتواءم والمعاملات التجارية الدولية في التسويق وتحسنت نوعية المنتجات الصينية كثيرًا هى الأخرى وبقيت مستويات أسعارها الأحسن في العالم منافسةً الجميع بحيث أثر ذلك على القطاعات الصناعية في دول العالم الثالث. كما أن هذه الشركات بدأت تفتح فروعًا لها في أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا وأستراليا[1].

ومنذ مطلع القرن الجاري خطت الصين خطوات نوعية في كل المجالات. فبنيتها التحتية في الكثير من المدن أصبحت تضاهي مثيلاتها في أمريكا وأوربا ،

(١) ياسر علي هاشم،« مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد»، القاهرة ، دار النشر للمعارف ، ٢٠٠٤، ص٣٣.

وغزت ناطحات السحاب أجواءها وأصبحت مطاراتها رائعة ونما القطاع الخاص كثيرًا حتى أصبح قوة فاعلة في اقتصاد العالم يحسب له كل حساب في النواحي التجارية، وحتى عندما يفكر أي مستثمر في عمل مشروع صناعي يحسب حساب الصين ومنتجاتها التي تغزو العالم كل يوم.ولتوحيد منتجاتها وخدماتها المختلفة تنظم الصين عددًا من المعارض في أنحاء مدنها المختلفة، كما تشارك في المعارض التجارية التي تقام في شتى أنحاء العالم. ومن أهم معارضها معرض (كابتون الدولي) الذي ينظم مرتين سنويًا في فصل الربيع (أبريل)، وفي فصل الخريف (أكتوبر)، ولهذا المعرض مركزان للمعارض في مدينة (جو أنجوا) القريبة، (هونج كونج)، وفي أكتوبر من العام الماضي شاركت أكثر من ٢٧ ألف شركة صينية في معرض كابتون وغطت كل شيء تقريبًا، واللافت للنظر أن الشركات الصينية العارضة كان دليلها على الأقل الموارد البشرية الإنجليزية، وكانت نوعية منتجاتها تجعل المرء يرفع قبعته تحية لها ولمن يعمل خلفها بما فيها الكتالوجات الملونة لهذه المنتجات المطبوعة على نحو جيد إن لم يكن ممتازًا[1].

١- في مجال النشاط الزراعي:

ففي مجال النشاط الزراعي وفي ذلك القطاع المملوك للدولة « State Owned Sector» بدأت الصين منذ أوائل الثمانينيات إجراءاتها لتحويل الكوميونات « «Communes (وهي الصورة الأساسية للنشاط الزراعي حتى عام ١٩٨٠م إلى ما يعرف بنظام المسئولية الأسرية Household Responsibility System).وقد اشتمل هذا التحول على تغيرات مهمة في حقوق الملكية المترتبة لأسر الفلاحين والتي أصبحت في ظل النظام الجديد وحدة الإنتاج الرئيسية.أما عن الحقوق فتمثلت في أن يصبح للأسرة الفلاحية مثلاً حق استغلال Lease Contracts طويل الأجل تحدد أمدها بثلاثين عامًا في عام ١٩٦٣م، وكذلك تقرر الأسرة الفلاحية حق الانتفاع بقسم مهم من عوائد المحاصيل ولحوم الحيوانات بعد الوفاء

(١) المرجع السابق، ص ٣٤.

بالتزاماتها تجاه الدولة. وأخيرًا أصبح من حق الأسرة الفلاحية في النظام الجديد أن تتصرف فيما تملكه من قطع أراض خاصة عن طريق توريثها للأبناء، كما ترتب لها حق الاتجار فيما تحوزه من عقود استغلال طويلة الأجل عن طريق بيعها مثلاً إلى أسر فلاحية أخرى[1].

٢- في المجال الصناعي:

كانت الإصلاحات التي لحقت بالمشروعات الصناعية المملوكة للدولة دليلاً آخر على صدق نوايا «دنج شياو بينج» في إنجازات التحول نحو اقتصاد السوق الحرة. فقد قامت الصين في عام ١٩٦٤ بتطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، وبعد أن اقتصرت التغييرات، وقبل هذا التاريخ على إيجاد صور من العلاقات تفوض فيها الدولة بمقتضى سلطاتها إلى مديري المصانع في مجال حقوق الاستخدام والانتفاع دون حق التنازل باعتبار الدولة مالكة للمشروع بالكامل.ثم شجع «دنج» الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى الصين في خطوة مهمة لدعم الصناعة الوطنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة الواردة من الخارج، ولأجل هذا الغرض بدأ في إنشاء ما عرف «بالمناطق الاقتصادية الخاصة» (SEZ) « Special Economic zones» منذ عام ١٩٨٠م ولتصبح مقارًا لنشاط المستثمرين من كل أنحاء العالم وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية دافعًا قويًا للعمل في تلك المناطق،تم منحها إعفاءات ضريبية كبيرة وقدمت لها التسهيلات للدخول إلى الصين والخروج منها. وخُول أصحابها صلاحيات كبيرة في إدارة مشروعاتهم بل وتم السماح لهم بإقامة هيئات مالية (كالبنوك الخاصة) بالإضافة لإنشاء أسواق للأوراق المالية.وكانت هذه الإجراءات كلها تعكس رغبة القيادة الصينية في أن يشاركها العالم المتقدم هدفها في التحديث اعتمادًا على آليات السوق الحرة[2].

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

وتمشيًا مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي وما استتبعه ذلك من انضمام للمؤسسات الاقتصادية العالمية أشرف «دنج» على صدور عدد من الإجراءات لتحسين النظام التجاري الصيني. وهكذا قامت الحكومة بخفض دعمها المباشر لصادراتها إلى الخارج بدرجة كبيرة وأصبحت الأهداف الخاصة بالتصدير أشد استجابة لإرشادات السوق العالمية بعد أن بدأت الدولة تتراجع تدريجيًا عن التدخل في تحديد هذه الأهداف، وكان من نتيجة هذه السياسات أن تمكنت الصين من تحقيق معدل للنمو في الناتج القومي الإجمالي بلغ حوالي ١٠٪ سنويًا طوال فترة الثمانينيات، ثم قفز هذا المعدل ليقترب من ١٣٪ سنويًا في عقد التسعينيات[١].

كما أسهمت علاقاتها مع العالم الخارجي في إنعاش الاقتصاد الصيني بدرجة كبيرة ومذهلة حتى إن القيمة الإجمالية لحركة الصادرات والواردات وحدها بلغت حوالي ٦٦ مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينيات.

رؤية الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية:

منذ أن بدأت الصين في اتخاذ خطوات جادة تجاه تطبيق آليات السوق والتحول نحو التحرر الاقتصادي، وارتفاع الأداء التجاري وتحسين ميزان مدفوعاتها بشكل ملحوظ. تقدمت الصين في عام ١٩٨٦م لعضوية منظمة التجارة العالمية ازدادت صادراتها من ٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، وكانت مساهمة الصين في حجم الصادرات العالمية حينذاك حوالي ١٪ أي أن التجارة بالنسبة للصين أصبحت حجر الأساس لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية[٢] وكل هذه التحولات المهمة في السياسة الصينية كانت ضرورية لاستكمال عضويتها في منظمة التجارة العالمية. فالخطوات الصينية الأولى تجاه

(1) Denny Roy، China's ForGin Relations (**Macmillan press LTD; London، 1998**)، P. 96.

(٢) عادل رمضان الريادي: «التحرر الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية»، مجلة الصين اليوم، العدد٩، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٨.

التحرير الاقتصادي يمكن أن تستكمل بشكل أفضل من خلال آليات منظمة التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الصينية بشكل أوسع وأكثر تنظيمًا، وبما يخفض الضغوط المتزايدة على الحكومة الصينية من جراء الإصلاح الاقتصادي المتبع فيها[1].

الصعوبات والمخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي:

إن الصعوبات التي يواجهها اقتصاد الصين بارزة إلى حد كبير، إذ تركت البيئة الدولية الصادرة تأثيرات سلبية في اقتصاد الصين. فتدهورت أسعار النفط العالمية بانخفاض أسعار التسليم للمنتجات الصناعية الصينية لما زاد اتجاه انخفاض مستوى الأسعار ودلت التحليلات على أن العالم فقد ثقته إزاء مثابرة ومدى انتعاش اقتصاد كل من الولايات المتحدة واليابان، لذلك فالوضع الدولي الذي يواجه اقتصاد الصين في النصف الثاني من هذا العام لم يسمح بالتفاؤل وقد يكون التفاؤل على التصدير أكبر.

كذلك هناك مشكلتان أساسيتان ترتبطان بالأساس بالتفاوت الإنمائي بين مختلف مناطق الصين إضافة إلى المخاطر البيئية عن التقدم الاقتصادي.

أ ـ التفاوت الإنمائي:

فقد أدى إصدار القوانين عام ١٩٧٩م التي كان من شأنها اجتذاب وتيسير دخول الاستثمارات الأجنبية في الصين إلى إنشاء مجموعة من الشركات المختلطة الصينية الأجنبية وذلك في أربع مناطق اقتصادية تقع بالأساس على الساحل الجنوبي للصين[2].

وذلك لرؤية القيادة الصينية قدرة هذه المناطق الساحلية على تقبل الانفتاح

(١) نرمين السعدني: «الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية... التحديات والآثار»، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣، ٢٠٠٧م، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

والتغيير، ولعله من هذا المنطلق كان اختيار القيادة الصينية لهذه المناطق لتحقيق سياسات الإصلاح الجديدة. وذلك للحد من آثارها السلبية في حالة فشلها. يبدو أنه سرعان ما ثبت نجاح هذه التجارب التي اجتذبت أنظار العديد من المراقبين بما دفع الحكومة الصينية إلى تعميمها ومحاولة تجاوز سلبياتها[1].

ونظرة سريعة على أهم تداعيات هذه التجربة تكشف لنا ما يمكن تسميته بالتعاون الإنمائي. حيث نجم عنها تباين ملحوظ فيما يتعلق بالدخل الفردي لكل من المناطق الساحلية والداخلية حيث تشغل المناطق الساحلية موقع الصدارة على حساب المناطق الداخلية الريفية التي تضم أكبر عدد من الصينيين، على نحو ما أسلفنا، بحيث يمثل مستوى الدخل في« شنغهاي» خمسة أضعاف في «سشواق» على سبيل المثال، بل إن المناطق الساحلية ذاتها تشهد فيما بينها تباينًا في هذا الشأن حيث تتفاوت نسبة النمو من مدينة إلى أخرى وقد نتج عن هذا التفاوت تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو ما قاد الحكومة إلى فرض غرامة كبيرة على كل مزارع يرغب في العمل بالعاصمة في محاولة للحد من هذه الظاهرة.من ناحية أخرى، تبرز إحدى معضلات الانفتاح الاقتصادي في الصين من خلال تنامي بوادر صراع بين كل من الحكومة المركزية ومختلف الأقاليم التي بدأت تقطف ثمار الاستثمارات الأجنبية وذلك شكل نزاع إداري بين كل من الطرفين، وفي إطار هذا السياق ثارت الخلافات حول الضرائب المفروضة على هذه المناطق بما قاد هذه الأخيرة إلى إخفاء بعض المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية، بل فأخذت-في كثير من الأحيان متفردة- تبادر للحصول على الاستثمارات الخارجية متجاوزة بذلك القنوات الحكومية الرسمية وذلك تخوفًا من تحمل أعباء الانفتاح الاقتصادي لصالح الأقاليم الداخلية.

ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى تمتع الشاطئ الساحلي من «شيرني» حتى «لياندنج» قرب الحدود الكورية بمستوى دخل مرتفع مقارنة بالمناطق الداخلية،

(١) نرمين السعدني،مرجع سبق ذكره،ص٢٢١.

حيث تشير الإحصائيات إلى تمتع حوالي ٢٠٠ مليون صيني بمستوى دخل فردي يقارب ألف دولار، في مقابل هذا يوجد أكثر من ٩٠٠ مليون صيني لا يصل مستوى دخلهم إلا إلى ١٣٧ دولار في السنة[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى تعرض الصين في الوقت ذاته لمشكلة البطالة حيث صرح وزير العمل الصيني في ٩ مارس ٢٠٠٤م عن وصول عدد العاطلين إلى ٢٤ مليون صيني، وهو ما أعتبره مصدر إزعاج للحكومة الصينية بما يستوجب إيجاد حلول لها. وهو ما حدا بالمسئولين إلى استحداث خطة لمكافحة البطالة وذلك من خلال زيادة عدد الاستثمارات في المناطق الريفية. ولا نغفل أن الصادرات الصينية تتعرض لمشاكل عنصرية أو حمائية في الأسواق الخارجية بما يضر بمصالح مصدريها، ولهذا فإن قوانين الـ «W.T.O» تقدم حماية لمصالح الصين، ليس هذا فقط ولكن أيضًا لكي تتمكن الصادرات الصينية من الحفاظ على معدلات النمو العالية التي حظيت بها فى خلال العشرين عامًا الماضية، لابد من أن تتمكن من فتح أسواق جديدة وفرص مختلفة آمنة للتصدير[٢].

ب ـ المخاطر البيئية:

تتمثل أحد أهم المخاوف الناجمة عن الانطلاقة الصينية الاقتصادية، وخاصة في حالة تناميها في آثارها المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على البيئة، وبالتالي على مختلف الأطراف التي سوف يقع عليها العبء الأكبر لهذه الكلفة فإذا كان من الممكن تقبل عواقب هذه الأخيرة إذا ما اقتصرت على الواقع الصيني، فإنه يصعب تصور هذا الأمر مع تجاوز نتائجها لتشمل مناطق أخرى.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الحركة التصنيعية قد استخدمت كمًا هائلاً من الموارد العالمية وتتوقع في الأعوام التالية أن يتزايد استخدام الصين للطاقة حيث لا

(١) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٢) عثمان الرواف،« نظرة الغرب للصين ونظرة الصين لنفسها»،الشرق الأوسط، سبتمبر ٢٠٠١، العدد ٣١٦، ص ٣٤.

يستخدم حاليًا إلا قدر ضئيل منها. فحجم استهلاك الفرد من الطاقة في الصين في بداية التسعينيات من القرن العشرين كان يمثل ٦٠٢ كجم من البترول مقارنة بـ ٧٦٨١ كجم في الولايات المتحدة، بيد أن التصاعد المطرد للتصنيع الصيني يشير إلى إمكانية أن يشكل عبئًا مستقبليًا على إمدادات الطاقة العالمية[١].

ولعل مما يذكر أن مصدر الطاقة الأساسي في الصين يتمثل في الفحم الذي يعد من أكبر مصادر تلوث البيئة، وتبدو آثاره عبر الأمطار الحمضية التي يمكن أن تؤثر بدورها على مناطق خارج المجال الصيني مثل سيبيريا، وكوريا، بل إن البعض تصور الصين عام ٢٠١٠م كأكبر مصدر لهذه الأمطار الضارة.

وعلى صعيد آخر،يتمثل الهاجس البيئي لكل من الولايات المتحدة وأوربا فيما يمكن أن تتسب فيه الصين من تزايد في معدلات الاحتباس الحراري نتيجة احتراق الفحم وتواجد غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدلات عاليه، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغيرات مناخية، وارتفاع مستوى المياه في المحيطات، وبالتالي غرق بعض المناطق الساحلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من شغل الصين للموقع الثالث من حيث حجم إنتاجها للغازات التي يمكن أن تسبب احتباسًا حراريًا،إلا أن هذه المكانة تتراجع وفقًا لمعيار نصيب كل فرد من هذه الغازات بحيث يأتي ترتيبها الواحد والخمسين بين مختلف دول العالم، حيث يرجع ذلك إلى حد كبير للعدد الهائل من السكان في الصين. وعمومًا يمكن القول أن بعض الدول الغربية تعرب عن تخوفها نتيجة إعلان الصين عدم قبولها التضحية بالتقدم الاقتصادي لصالح الحفاظ على البيئة، هذا في حين تحرص عدد من الدول الغربية على تخفيض حدة التلوث ومحاولة تجنب أسباب الاحتباس الحراري[٢].

(١) المرجع السابق،ص :٣٥.

(٢) هدى ميتكيس،مرجع سبق ذكره، ص ص:١٤٨ - ١٤٩.

ثانياً. المؤشر السياسي:

إذا انتقلنا لموضوع التطور السياسي في الصين لاحظنا أن بداياته لم تكن لتختلف عما حدث بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وذلك من حيث قيام النخبة السياسية الصينية بالدور الأهم في إطلاقهما معًا. ومع ذلك فإن (دنج شياوينج) الذي نجح في دفع اقتصاديات السوق الرأسمالي في الصين« بفضل قيمه المواتية لهذا العمل» لم يكن ليحمل نفس القيم الملائمة لعملية التطوير السياسي أو المشجعة عليه، وإذا كان قد أظهر حماسه دومًا -وإن تم هذا بدرجات متفاوتة- لدور المبادرة الفردية في الاقتصاد، فإنه لم يكن ليقدم ذات التشجيع للحقوق الفردية في مجال العمل السياسي وهو ما أثبتته الدراسات الفاحصة لمواقفه في هذا الشأن[1].

ثلاثة أجيال متعاقبة:

يمكن القول أن هناك أجيالاً تولت حكم الصين الاشتراكية ـ ذلك البلد المطلاق الذي تبلغ مساحته ٩.٦ مليون كيلو متر مربع، وهو الثالث على العالم بعد روسيا وكندا، وبلغ تعداد سكانه في عام ١٩٩٨م ملياراً وربع نسمة، ليشكل ربع سكان العالم ـ وشكلت ثلاث مراحل متميزة للاشتراكية الصينية، حيث بدأت المرحلة الأولى منذ مطلع الخمسينيات وحتى منتصف عقد السبعينيات تحت قيادة الزعيم ماوتسي تونج ورفاقه من الجيل الأول، حيث تم إرساء قواعد بناء الدولة اقتصاديًا، فزراعيًا تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، بل والوصول إلى مرحلة التصدير، كما تم إرساء نهضة صناعية قوية حققت أيضًا اكتفاءً ذاتيًا للشعب الصيني في مجالات الصناعات الخفيفة والتحويلية، لكن من الناحية السياسة كانت أفكار ماو تميل إلى التشدد وانتهاج القيم الماركسية بصيغة صينية، رغم تمايزها عن الماركسية اللينينية، وعدم الانفتاح على الخارج.

(١) حنان قنديل،مرجع سبق ذكره،ص :٢٦٢.

ثم المرحلة الثانية التي امتدت منذ منتصف السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات بقيادة (دنج شياو بينج) وهى المرحلة التي شهدت تحولاً كبيرًا في السياسة الصينية الداخلية والخارجية وكانت بمثابة انقلاب على سياسة ماوتسي تونج، حيث تمكنت الصين في هذه المرحلة من ولوج حلبة المنافسة الدولية، مع بروز قيادة جديدة مسلحة برؤية تكنوقراطية وعصرية، فبعد أن تولى« دنج» السلطة في عام ١٩٧٧م [١].

طرح برنامجاً اقتصادياً طمح من خلاله إلى تحديث الدولة صناعيًا وتكنولوجيًا وتجاريًا، وفتح الأبواب على العالم الخارجي بصناعته واستثماراته وتجارته واقتصاد السوق الحرة، والعمل على إصلاح هيكلة الدولة السياسية والإيديولوجية، والتخلص من قيم« ماوتسي تونج » وتبني شعارات تفتح عيون الصين صوب الثراء والمال والرأسمالية، فانتشرت مقولات مثل «ما أروع أن تكون ثريًا وغنيًا» و «المجد لمن يصبح غنيًا»، كما عزز« دنج» علاقات الصين بأمريكا؛ حيث تم افتتاح السفارة الأمريكية لأول مرة في بكين في عام ١٩٧٨ [٢].

وقام دنج بأول زيارة لأمريكا في ٢٩ فبراير ١٩٧٩م، حيث أرسى أسس التعاون الأمريكي ـ الصيني،وفي عام ١٩٨٠م، أصدر دنج قانون «الاستثمارات المشتركة» وأنشأ اللجنة الجديدة للاستثمارات الأجنبية، وكانت تلك التغيرات بداية لازدهار الصين المعاصرة؛ حيث كان يعني ذلك أنه بوسع الشركات الأجنبية أن تنشئ شركات من غير مشاركة الصين، وأنه يمكن بسهولة نقل الأموال والتكنولوجيا وعقد القروض الأجنبية الحكومية والخاصة، بل إن الشئون التجارية خرجت من سيطرة السلطة المركزية وأصبح رجال الأعمال الأجانب قادرين على التفاوض مباشرة مع المصانع متجاوزين بذلك البيروقراطية والرشوة،

(١) المرجع السابق،ص: ٢٥٧.

(٢) حسن أبو طالب،مرجع سبق ذكره، ص: ٧٤.

بعد أن كانت هذه المفاوضات تمر عبر الوزارات في بكين سابقًا[1].

والمرحلة الثالثة والتي بدأت مع «زيمن» في بداية التسعينيات من القرن الماضي وانتهت مع مؤتمر الحزب السادس عشر فهى مرحلة دخول الاقتصاد الصيني عصر التكنولوجيا العالية، وفرضت الصين نفسها في الأسواق العالمية كمنافس يزاحم الولايات المتحدة واليابان حتى داخل السوق الأمريكية نفسها، وأضحت أكبر قوة إقليمية في آسيا، وقد انتهج «زيمن» نفس سياسات« شياو بينج » الإصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي.

ومن أهم إنجازات «زيمن»، إعادة التلاحم بين قطاعات المجتمع الداخلي بين كوادر الحزب والتكنوقراط، بين المثقفين والجماهير، وبين كوادر الجيش وكوادر التكنولوجيا، كما أنه أعاد تطبيع علاقات الصين مع الولايات المتحدة وأوربا، وكذلك مع اليابان وكوريا وهو ما ساهم في تنمية الصين من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها.

ملامح التغيير:

لقد شهد المؤتمر السادس عشر للحزب بعض التغيرات المهمة، ولكن لا يمكن وصفها بالجذرية، والتي يمكن أن تصل إلى مستوى الانقلاب لكنها تعد خطوات ضرورية باتجاه المزيد من الإصلاح والتطوير[2]. وتمثلت أهم ملامح التغيير في:

١- **الانتقال السلمي للسلطة:** لأول مرة في تاريخ الصين الاشتراكي يحدث انتقال سلمي للسلطة دون صراع، حيث تنازل« زيمن» بإرادته عن السلطة لصالح« جنتاو»، فقد تم تنحية كل من بلغ السبعين عامًا، ليتولى جيل جديد من الشباب ، لا

(١) أحمد سيد أحمد: «الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج»، الديمقراطية، ص: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) المرجع السابق ،ص ص: ٢٤٦ – ٢٤٧.

يتعدى أعماره غالبًا الستين، بقيادة نائب الرئيس الصيني جنتاو، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية ونائبًا لرئيس اللجنة العسكرية وأمينًا عامًا للحزب الشيوعي الصيني خلفًا لزيمن؛ حيث أضحى ترتيبه الأول في هذه اللجنة المكونة من تسعة أعضاء بعد أن كانت سبعة فقط، هى التي تقود الحزب، جميعهم جدد في هذه اللجنة وإن كانوا أعضاء قياديين في اللجنة المركزية للحزب وتولوا مناصب عديدة قبل ذلك.

٢-**نظرية التمثيل الثلاثي**: كان قرار إدخال عناصر رأسمالية جديدة إلى الحزب الشيوعي الصيني، في الحقيقة ثمرة لسياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها زعيم الحزب الشيوعي الأسبق« دنج شياو بينج»، والتي أطاحت بأنصار الزعيم ماوتسي تونج، وبالمقربين منه من زعماء السلطة السياسية، حيث أسست لمفاهيم وقيم رأسمالية جديدة لم تكن سائدة في مجتمع الصين في حقبة الزعيم «ماوتسي تونج»، والقرار في الحقيقة انعكاس لواقع الحياة في الصين بعد ٢٠ عامًا من الانفتاح على العالم الخارجي وتبني سياسات السوق.[١].

وقد نجح الرئيس الصينى السابق« زيمن» في أن يعدل من دستور الحزب، والنظرية الماركسية من خلال نظريته «التمثيل الثلاثي»، فبدلاً من كونه حزبًا ثوريًا للعمال والفلاحين، فهو يمثل إلى جانب هؤلاء البيروقراطية الصينية الكبيرة والطبقة الوسطى والأغنياء الجدد.

٣-**الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية**: حيث سيستمر الرئيس« زيمن»، في رئاسته للجنة العسكرية، ورغم استياء البعض من هذا القرار واعتباره حيلة حزبية لاستمرار «جيانج زيمن» في الحكم وسيطرته من وراء الكواليس إلا أن البعض الآخر يرى أن استمراره في رئاسة اللجنة العسكرية يأتي

(١)عاطف الحلوانى ،« دبلوماسية الصين الجديدة »،قراءات استراتيجية ،المجلد الثامن ،العدد الخامس ،مايو ٢٠٠٥م، متاح على :www.ahram .org .eg

لاستكمال مشواره الذي بدأه منذ ١٣ عاماً بتطهير وتحجيم المؤسسة العسكرية وتصفية نفوذها التجاري الضخم فقد استنزفت كثير من الشركات التجارية المملوكة للجيش موارد الدولة.

والمرحلة الرابعة، هى التي تبدأ مع تولي الجيل الرابع بقيادة «هوجنيتاو» ليقود الصين في ظل متغيرات عالمية عديدة اقتصادية وسياسية وحضارية عديدة، والاستعداد لدخول مرحلة الدولة العظمى الكبرى خلال السنوات العشر القادمة[١].

الاتجاه إلى الإصلاحات:

منذ اعتصامات« تيان آن مين» في عام ١٩٨٩م في الصين، فقد أدى إلى التحرر الجزئي وخصوصًا في نطاق الحريات الشخصية الكبرى[٢] وتنوع المصالح البيروقراطية والإقليمية والقطاعية، بشكل يدعو للسخرية إلى مؤسسات «مشوهة» وغير فعالة ـ خاصة على المستويات البلدية والمحلية ـ وتطور اقتصادي أدى إلى الاضطراب الاجتماعي وزيادة الظلم وتفشي الفساد[٣] وقد اتجهت الصين إلى الإصلاحات القانونية وبداية الانتخابات في المقاطعات المحلية واتساع نطاق الحريات الشخصية وظهور استقلال تشريعي محدود لمجلس الشعب الوطني NPC وتطوير نوع من «ديمقراطية الحزب الداخلية» ضمن حزب الصين الشيوعي CCP، غير أن هذه التطورات الواعدة قد واجهت بالفعل عوائق خطيرة، ففي حالة الإصلاحات القانونية على سبيل المثال أعطى «قانون التقاضي الإداري» المواطنين الصينيين مسارًا قانونيًا للاحتجاج على إساءة استخدام سلطة الدولة،

(١) حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص :٢٦٦.

(٢) توماس كاروزيرس Thomas Caroth، «نهاية نموذج التحول»،جريدة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٢م، ص: ٥-٢١.

(٣) مينكسين بي Minxin Pei ،«نحو تحول الصين: حدود الاستبداد التنموي»، شئون الأوسط،العدد١٢٣، ٢٠٠٦م.ص٢٢.

ومن ثم نتج عنه زيادة كبيرة في القضايا الجديدة ضد الحكومة[1].

وركزت معظم القضايا على حقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود خصوصًا مصادرة الممتلكات من قبل وكلاء الحكومة؛ وتطلع المستثمرون الأجانب إلى نظام قانوني يتمتع بكم أكبر من الشفافية وأقل تعسفًا من أجل خلق بيئة آمنة للمزيد من الاستثمار، وقد ظهر مجتمع صغير- ولكن متنامي- من النشطاء القانونيين خلال السنوات الماضية في هذا المجال، غير أنه يوجد نوع من التناقض هنا بما أن حزب الصين الشيوعي CCP يحتفظ باحتكار الحزب السياسي وهذا النوع من الاحتكار يضع الحزب بشكل فعال «فوق القانون»، وفي الحقيقة أسست الصين «نظام القانون» أكثر منه «حكم القانون»، وقد زاد ذلك من غياب استقلال القضاء نتيجة لكبح جماح التطورات في المجال القانوني.

إن البدء في انتخاب المحليات أشارت إلى أهم وعد وهو نوع من التدرج ـ كما حدث على الساحة الاقتصادية ـ مع وجود تجارب على هذا المستوى والتي تؤدي ببطء للانتخابات مباشرة على مستويات عليا تالية في التسلسل الإداري. فقد طلب القانون العضوي بلجان سكان القرى في جمهورية الصين الشعبية في نوفمبر ١٩٩٠م من كافة القرى أن تقوم بإجراء انتخابات مباشرة كل ثلاثة أعوام من أجل انتخابات لجنة جديدة للقرية تتمتع بالسلطة على الأراضي وحقوق الملكية. وقد تم إجراء أول انتخابات بالقرى بعد عامين من تفكك نظام الأفكار الجماعية، صوت أكثر من ٨٠٪ من قرى الصين إلى رؤساء القرى ومجالس القرى ونسبتهم توازي نصف سكان الصين تقريبًا[2].

على الرغم من أن هذا الإصلاح قد أدى بكل تأكيد إلى مستوى متزايد من الوعي

(١) إيان جونسون Ian john son ،«ثلاث قصص تغيير في الصين الحديثة»، السياسة الدولية ، العدد١٥٩، ٢٠٠٤م.

(٢) الاقتصادى ،«أمور جديدة في حزم متناهية الصغر»، ٢٣ مارس ٢٠٠٦م.
http://www.economist.com
http://news.bbc.couk/2/hi/asia-Pacificl

السياسي والنشاط في ريف الصين إلا إنه يوجد بعض الأسئلة التي تدور حول ما قد يحدث إذا ما نجحت انتخابات القرى المباشرة بالفعل في زيادة نسبة التمثيل أو التحسين من الحكم المحلي. وفي كثير من الحالات ظهرت السلطات التقليدية القائمة على المجموعات الخططية بينما في حالات أخرى استطاع مسئولو الحزب الشيوعي التأكيد على السيطرة على الأمر الواقع عند هذا المستوى والحفاظ عليه. حشدت عمليات الاعتقال الأخيرة لسكان القرى والمستشارين القانونيين التابعين للجنة قرية «تايشي» وإساءة معاملة الشرطة لهم اهتمامًا واسعًا. خصوصًا بعد غلق منتدى شعبي على الإنترنت تناول الموضوع بالإضافة إلى القبض على المحامي الذي كان يساند سكان القرى في هذه القضية.

كما هو الحال مع الإصلاحات والتطورات القانونية في مجلس الشعب الوطني وكما هو مشار أعلاه يصطدم التحرر السياسي بشكل حتمي في الجدار الصلب «للأربعة مبادئ الكاردنيالية» (شعار يميز احتكار حزب الصين الشيوعي CCP للسلطة السياسية)[1].

الصعوبات أمام الإصلاح السياسي:

رغم الإنجازات التي تحققت إلا أن هناك تحديات ومصاعب كبيرة تواجه القيادة الصينية الجديدة وينبغى التعامل معها بجدية وإيجاد حلول جذرية لها:

١- مشكلة الريف الصيني: فالدخل لدى الفلاحين وبعض السكان في المدن والقرى يزداد على نحو بطئ، فالريف الصيني اليوم يواجه أزمة حقيقية، فحجم الأموال المتبقية للفلاحين بعد أن يدفعوا الضرائب والرسوم المحلية لا تكفي لشراء البذور والأسمدة لموسم الزراعة القادم، حيث تضاءلت دخول المزاعين، فيما ارتفعت بشكل كبير تكاليف الإنتاج، كما أن البنية التحتية في الريف في حالة

(١) «عمق ديمقراطية القرى في الصين»، جريدة تيم لورد«**Time Lured**» نقلا عن أخبار البي بي سي،العدد١٣٣٦، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥م.

يرثى لها، فيما تنعدم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وإذا كان ٨٥٪ في الريف يدخلون المدارس. فإن نفس النسبة تترك المدرسة وتتسرب منها خلال السنوات التسع الأولى للمدرسة. ويضاعف من حجم مشكلة الريف الصيني، اعتماد الدولة بشكل كبير عليه، فالفلاحون الصينيون يقدمون تقريبًا ضرائب تعادل ثلاثة أضعاف ما يقدمه الأشخاص في المدن الكبرى، في المقابل فإن حجم الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية للريف لا تصل إليه بالشكل الأمثل نتيجة لسوء الإدارة وفساد كثير من القيادات المحلية، وتزداد الأزمة حدة في الريف، خاصة إذا عرفنا أن الصين بها أكثر من ٩٠٠ مليون فلاح، ويزداد هذا العدد سنويًا بنحو ١١ مليونًا، ورغم أن القوة العاملة الريفية تتجاوز ٤٥٠ مليوناً، إلا أن ما يحتاجه الريف فعليًا لسد حاجات العمل فيه هو ١٠٠ مليون فقط، كما أنه إذا لم تتحسن أحوال الريف المعيشية، فقد يتسبب ذلك في هجرة واسعة لجيوش من العاملين من القرى إلى المدن، واليوم هناك أكثر من ٨ ملايين فلاح صيني ينتقلون للمدن سنويًا، وبالتالي يشكل الوضع في الريف تحدِياً حقيقياً أمام القيادة الجديدة[1].

٢- البطالة: فالعاملون يزداد عددهم، وقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرًا وصل إلى ١٥٪ في المتوسط ببعض مناطق البلاد، ويعني ذلك وجود ١٥٠ مليون عاطل، وقد ارتبطت البطالة بعملية الإصلاح الاقتصادي الذي ترتب عليه إغلاق المصانع الخاسرة، وهناك طبقات وشرائح عديدة من الصينيين يشكون من صعوبات جمة في مستوى المعيشة، وهناك خلل في توزيع الدخل بين فئات المجتمع مما ضاعف من الآثار الاجتماعية للبطالة.

وقد تم تخفيض عدد العاملين في القطاع العام في المدن بنسبة ٣٠٪ أي ما يعادل ٢٤ مليون عامل وما سمح بتحقيق هذا الانخفاض هو بيع عشرات آلاف من

(١) فارس بريزات،مرجع سبق ذكره، ص: ٥٩.

المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما اكتفت مؤسسات عامة أخرى بتخفيض عدد موظفيها، فقد سرّحت مؤسسة السكك الحديدية التي تملكها الدولة وحدها أربعة ملايين عامل بينما سرّحت أكبر شركة نفط في الصين ٦٦٠ ألف عامل، إضافة لذلك قامت أربعة بنوك عامة بتسريح ٢٥٠ ألف موظف منذ عام ١٩٩٧م [١]، وبالتالي ما لم تقم القيادة الجديدة باحتواء هذه النسب العالية للبطالة، فإنها ستزداد، وسيكون لها العديد من الآثار السياسية السلبية التي قد تشكل تحديًا حقيقيًا للسلطة المركزية في بكين، خاصة مع استمرار نهج الدولة في الإصلاح الاقتصادي وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، وإذا كانت المظاهرات لا تندلع بسبب غياب الحريات السياسية نتيجة لسياسة القمع والسيطرة القوية، فإن عدم وجود فرص عمل أمام الشباب ووجودهم في الشارع قد يكون دافعًا قويًا لاندلاع هذه المظاهرات.

٣- المشكلات المتعلقة بالتنمية، فهناك اختلاف واضح بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وكذلك بين مناطق الصين المختلفة، فكما يقول «جيانج زيمن» نفسه إن الهياكل الاقتصادية غير منطقية، مثلما يتضح في التشكيل الصناعي غير العقلاني وعملية التنمية المتضاربة والمتنافرة بين مناطق البلاد، والمستوى المتدني من الحضر، وتكنولوجيا الإنتاج الزراعية والصناعية المتأخرة وتدني الكفاءة العامة للاقتصاد القومي، وبالتالي فإن هذا يتطلب كما يقول (زيمن) إعادة الهيكلة الزراعية والهيكل الاقتصادي للمناطق الريفية والإسراع بإعادة التنظيم الصناعي وتكريس الجهود لتطوير تجارة الخدمات وتطبيق استراتيجية تنمية على نطاق واسع لغرب الصين[٢]. وكل هذا من خلال إعادة إصلاح العلاقة بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، كما أن نظام اقتصاد السوق يحتاج إلى مزيد من العلاج والتعديل، وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الاجتماعي في كثير من

(١) عبد القادر فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٢) محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

المناطق،وأسلوب العمل لدى بعض الكوادر القيادية الحزبية والمتمثل في الشكلية والبيروقراطية والإسراف والتبذير ما زال في غاية الخطورة.

٤- انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير، دعا رئيس الوزراء« تشو رونجي» إلى شن هجوم قاس على كثير من المسئولين الصينيين واتهامهم بالفساد وتبديد المال العام، وقال في أحد الاجتماعات الرسمية، «إن الوضع الاقتصادي والمتناقضات الاجتماعية تتزايد حدة وتميل إلى الانفجار، فقد عجز الحزب عن السيطرة على الفساد». كما أن أسلوب الحزب في القيادة والحكم ما يزال غير متطابق تمامًا مع متطلبات الوضع الجديد، وبعض المنظمات الحزبية تتسم بالضعف في أدائها. وظاهرة الفساد السياسي ترتبط في النظم الاشتراكية بشكل كبير بالقطاع العام وطبقة البيروقراطية المسيطرة على الحزب ومناصب الدولة التي غالبًا ما تسيء استخدام سلطاتها وصلاحياتها في تبديد المال العام، لكن مع تحول الصين تدريجيًا إلى اقتصاد السوق، فإن أشكال الفساد تطورت ولم تعد مقتصرة فقط على البيروقراطية، بل أنها شملت حصول رجال أعمال أو طبقة البرجوازية الصغيرة على قروض كبيرة من البنوك دون ضمانات حقيقية.

٥- مشكلات التطور السياسي، فالفترة الماضية في تاريخ الصين، وخاصة في عهد ماوتسي تونج، أعلنت عن مبدأ الاستقرار السياسي على حساب الانفتاح والتغيير، وهذا ما حدث مع مظاهرات الطلبة في عام ١٩٨٩م في ميدان «تيان أن مين»، حيث تم قمع تلك المظاهرات بالدبابات، ولاشك أن النظم السياسية الاشتراكية القائمة على حزب سياسي واحد وترفض التعددية السياسية والمشاركة السياسية الفعالة، غالبًا ما تلجأ لأدوات القمع والقهر المسيطرة عليها لقمع أية معارضة لها، بخلاف الحال في النظم الديمقراطية حيث قنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي موجودة، بحيث تصبح المظاهرات وسيلة احتجاج سلمية للتعبير عن مطالب الأفراد دون أن تأخذ طابعًا عنيفًا[1].

(١) حنان قنديل ،مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

وربما يكون مبدأ الاستقرار السياسي صائبًا وملائمًا في الفترة السابقة من تاريخ الصين. يفرضه هذا العدد الكبير من السكان، الذي لا يمكن السيطرة على أي انقلاب فيه، لكنه مع التغييرات والتحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع الصيني، فإن التطور السياسي أضحى قضية بالغة الأهمية مع دخول عناصر رأسمالية جديدة تؤمن بالفكر الليبرالي، وتطالب بمزيد من الديمقراطية والانفتاح والحرية والتعددية السياسية، ومن ناحية أخرى تتزايد ضغوط الغرب خاصة من جانب الولايات المتحدة التي ترغب في رؤية حدوث تحول سياسي في الصين على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، بما يؤدي في النهاية إلى تخلي الصين عن عقيدتها الاشتراكية، وتحويلها باتجاه العقيدة الليبرالية الغربية.لكن رغم وجود إشارات من القيادة الجديدة عن الرغبة في تحقيق الانفتاح السياسي من الصعب حدوث تغييرات جذرية سياسية في الصين، فما تزال مبادئ «ماوتسي تونج» «ودينج شياو بينج» هى الحاكمة في الفلسفة الصينية، وهذا ما أوضحه الرئيس جاينج في تقريره المقدم للحزب الشيوعي.وبالرغم من أن (زيمن)دعا إلى تطوير الحزب الشيوعي لمواكبة التغيرات الجديدة وإصلاح المؤسسات السياسية وتطوير الديموقراطية، إلا أنه دعا إلى الحفاظ على السيطرة المطلقة للحزب الشيوعي على القوات المسلحة ودوره القيادي في البلاد، وشدد على أن الصين لن تطبق ديموقراطية التعددية الحزبية على النمط الغربي ولن تتخلى عن تأييدها التقليدي للعمال والفلاحين.

٦-تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الصين خاصة بعد أحداث الميدان السماوي (تيان أن مين) فسجلها في مجال حقوق الإنسان ما يزال مترديًا، وقد نشرت منظمات حقوق الإنسان خاصة «منظمة العفو الدولية» ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» تقارير عديدة تندد فيها بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، خاصة بالنسبة لقمع وتعذيب واعتقال المعارضين السياسيين. كما أن أوضاع القوميات داخلها والتي تبلغ (٥٦) قومية تعاني من أوضاع تمييز، فهذه القوميات

تشعر بالظلم لأنها لا تعامل على قدم المساواة مع قومية «هان» الكبرى التي تشكل الغالبية العظمة من سكان الصين. وفي الحقيقة فإن الصين رفضت هذه التقارير واعتبرتها تدخلاً في شئونها الداخلية وشكلاً من أشكال التوظيف السياسي للضغط عليها، خاصة أن الولايات المتحدة ظلت لفترة كبيرة ترفض انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان فيها، ولا شك أن القيادة الجديدة مطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، خاصة أمام الغرب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإعطاء الانطباع باستقرار الأوضاع السياسية في الصين[1].

٧- قضية تايوان، وتحدي استكمال الوحدة الوطنية، فتايوان شكلّت الجرح الأكبر في حياة الصينيين شعبًا وحكومةً، ورغم تطبيع العلاقات بين أمريكا والصين، إلا أن الموقف الأمريكي المؤيد(لتايوان) ظل كما هو «حيث استخدمت واشنطن تلك القضية ورقة للضغط بها على الحكومة الصينية وقتما تريد» ولذا فإنها تؤيد انفصال تايوان عن الصين بل وتشجع قادتها علنًا على التمرد. في حين أن القيادة الصينية ظلت دائمًا ترفع شعار «دولة واحدة ونظامان» أي عودة تايوان إلى الوطن الأم مع الاحتفاظ بنظامها الداخلي كما هو، كما حدث في حالة (هونج كونج)، وعلى الرغم من محاولات الحكومة المركزية في بكين للتقارب مع النظام اللدود في تايوان، فإنها لم تفلح، لأن الرئيس التايواني «تشينشووى بيان» معروف بعداوته الشديدة لنظام بكين ،وبسعيه المستمر لتكريس الانفصال.

وفى هذا السياق نجد أن:

نجد أن هناك تيارين يقودان العمل السياسي في الصين، الأول هو التيار المحافظ وهو التيار المهيمن الذي يؤمن زعماؤه بالإصلاح الاقتصادي لتقدم الصين، ولكنه يشترط أن يكون إصلاحًا تدريجيًا للحيلولة دون حدوث

(١) مارك ترامبول،«العجز التجاري مع الصين يثير مخاوف الأمريكيين»،في كريستان سانيس مونيتور،العدد١٣٣٢، ٢٠٠٦، ص: ٣١-٣٣.

اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار، وقاد هذا التيار (جيانج زيمن) نفسه، وهناك تيار الإصلاحيين الليبراليين، وهو ليس بنفس قوة التيار الأول، ويتكون من القيادات التي تعلمت في الخارج وشغلت مناصب قيادية وحققت مكاسب مالية ضخمة، ويرغب هؤلاء في الإسراع في عجلة الإصلاح الاقتصادي، المتزامن مع إصلاح سياسي يحقق مشاركة أكبر للمواطنين في العملية السياسية،وبالتالي من المتوقع أن يسير «جنتاو» على نفس سياسة «زيمن»الإصلاحية، دون أن يحدث انقلاب حقيقي أو تغير جذري، فلقد تعهد «جنتاو» فور توليه قيادة الحزب الشيوعي بالالتزام بأيديولوجية الحزب المرشدة بدءًا بالماركسية اللينينية ومرورًا بأفكار (ماوتسي تونج) و(دنج شياو بينج)، وانتهاء بنظرية التمثيل الثلاثي التي تسمح بدخول العمال والفلاحين والرأسماليين إلى البرلمان الصيني، وبأن يتوحدوا مع الشعب الصيني بمختلف قومياته في بناء المجتمع الرغد وتطوير النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية[1].

كما أنه من الصعب في دولة مثل الصين يتجاوز تعداد سكانها المليار نسمة أن تلجأ قيادتها إلى تغيرات جذرية، ربما تكون غير مضمونة العواقب، وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار يصعب السيطرة عليها وخاصة إذا ما أتيح هامش كبير من الحرية السياسية ورغم الخطوات المتسارعة في مجال الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الرأسمالية والانفتاح على الخارج، إلا أن الجانب السياسي يسير وفق سياسة الإصلاح التدريجي والمسيطر عليه،وما يدعم هذا التوجه أن (هوجنتاو) يتسم بالحذر رغم توجهه الليبرالي الذي كان يمثله الرئيس (شياوبنج) والذي نحى عن منصبه عام ١٩٨٩م، بعد أحداث« تيان أن مين» حيث أن (شياو بنج) هو الذي اكتشف (جنتاو) وضمه لعضوية اللجنة المركزية، وعينه مسئولاً لإقليم (جوى جوه)

وأصبح آنذاك ملاذًا لأنصار التحرر العسكري، لكنه انقلب عليهم بعد عام ١٩٨٩م

(١) وليد سليم عبد الحي،مرجع سبق ذكره،ص٣٢.

خاصة عندما تولى إدارة إقليم التبت في عام ١٩٨٨م، وكان أول حاكم غير عسكري للإقليم، وقد اتخذ مواقف متشددة إزاء مطالب سكان الإقليم وقام بقمع المظاهرات التي وقعت فيه وفرض الأحكام العرفية، كما أنه ألقى بيانًا متشددًا بعد تعرض السفارة الصينية في« بلجراد» للقصف من جانب قوات شمال الاطلنطي عام ١٩٩٩م.

إضافة لذلك، فإنه كان حذرًا للغاية ومنضبطاً طوال مسيرته السياسية وأنه يسير على خطوات سابقيه، ولا يطرح المبادرات الشخصية بل يتجنبها لعدم إثارة الجدل، ورغم أن له الخلفية السياسية المطلوبة، إلا أن أحدًا لا يعرف كثيرًا عن أفكاره حول مستقبل الصين[١].

ثالثاً- المؤشر العسكري:

حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتحويل المجال العسكري وبناء ترسانة عسكرية قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى -وذلك على عكس اتجاه عدد من الدول الأخرى إلى التقليل من ميزانياتها العسكرية- ومن هذا المنطلق كان حرص جيش التحرير الشعبي الصيني على الحصول على طائرات حربية مقاتلة إضافة إلى معدات عسكرية أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح في الصين لا تعكس واقعها الحقيقي حيث لا تتضمن الإمدادات العسكرية كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية إذ انه وفقًا للإحصائيات الرسمية، فإن هذه الميزانية تضاعفت في الفترة من عام ١٩٨٠م إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين لتصل إلى ٧.٥ بليون دولار، ثم بلغت عام ٢٠٠٠م ١٨ بليون دولار وهو ما يجعلها بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم[٢]. هذا، ويمكن

(١) أحمد سيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) هدى ميتكيس: مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٠.

إرجاع رغبة الصين في تدعيم قدراتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها حيث بادرت بالفعل إلى اتخاذ بعض المواقف العدوانية بشأن عدد من القضايا الحدودية مع جيرانها. ومن هذا المنطلق لجأت الصين إلى التعاون العسكري مع روسيا حيث حرصت على شراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية، إضافة إلى طائرات مقاتلة روسية، بل ويرى البعض إمكانية امتداد التعاون الصيني الروسي لتصنيع طائرات حربية في مقاطعة جيزو الصينية واستمراريتها مع كل من باكستان، وإيران لتدعيم قواتها الجوية وتدريب طياريها،وعلى صعيد آخر، حرصت الصين على تنمية أسطولها البحري بحيث يشمل حاملات للطائرات، إضافة إلى سفن عسكرية Mangwer ، ومدمرات Lubu ، وهو ما أثار مخاوف العديد من الدول المجاورة، كما لجأت الصين إلى الاتفاق مع بورما لاستخدام جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة.

وعلى هذا النحو، يمكن القول إن الإنفاق العسكري في الصين بمعدله الحالي الذي وصل إلى ٤٪ من إجمالي الناتج القومي- مقارنه بمثيله في الولايات المتحدة الأمريكية- يثير مخاوف دول المنطقة برغم التدني النسبي للمستوى التكنولوجي في هذا المجال،وعلى صعيد آخر تسهم الصين في مجال بيع التكنولوجيا للسلاح لباكستان خاصة مجموعة من الصواريخ م١١ (M11)، القادرة على حمل رؤوس نووية لمسافة ٣٠٠ كم، بما يمكن أن يضاعف من مخاطر الحرب على الحدود الهندية الباكستانية. كما ساعدت الصين كل من الجزائر وإيران في مجال الطاقة النووية وإن اعتبرت الصين مقارنة بكل من الولايات المتحدة، وفرنسا واليابان، وروسيا أقل انخراطًا في مجال بيع الأسلحة[1].ويتخوف الكثيرون من تنامي القدرة العسكرية الصينية لما يمكن أن يتسبب فيه من إذكاء حدة الصراع في

(١) المرجع السابق،ص ص:١٥٣-١٥٤.

المنطقة، إلا إنه تجدر الإشارة إلى صعوبة تخلي أي حكومة صينية عن مطالبها الإقليمية وخاصة في تايوان وبحر الصين الجنوبي أو هونج كونج باعتباره مطلبًا قوميًا يصعب التخلي عنه، هذا بالإضافة إلى العلاقات التاريخية التي ربطت الصين بهذه المناطق قبل أن تفقدها خلال قرن ونصف مضي،ومن جانبها تستمر الصين نحو مساعيها لبناء أسطول قوي يمكنه من القيام بدور عالمي خاصة وأن الصين تسعى إلى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادي مع رغبتها في توسع مصالحها في المنطقة خاصة مع تراجع دور روسيا والولايات المتحدة فيها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معاناة الصين لفترة طويلة من الإحساس بعدم الأمن كان وراء سعيها لإرساء دعائم أسطول قوي، وإن لجأت الحكومة الصينية إلى تقليل حجم الجيش بحوالي ثلاثة مليون شخص وذلك لزيادة فاعلية الإنفاق العسكري وتوجيهه نحو التدريب والمعدات ولعل مما يذكر أنه برغم تناقص عدد أفراد هذا الجيش، إلا أنه يظل عشرة أضعاف مثيله في اليابان،وقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحديث قواتها المسلحة ومر ذلك عبر ثلاث مراحل الأولى من عام ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٦م وتمثل مرحلة تأسيس التحديث ،ثم وضع أسس التحديث المتقدم فى عام ١٩٩٨م وحتى عام ٢٠٠١م ،أما المرحلة الحالية فتشهد ثمار أسس التحديث فى بعض المجالات النوعية مثل يناء القدرات على رد الفعل السريع ،والمساندة البحرية والجوية للصواريخ البالستية يعيدة المدى .وغزو الفضاء ، وعمليات الاتصال ،ونظم الأوامر والتعليمات ،وتستند عملية رفع القدرات العسكرية للصين على مجموعة من الأسس تتمثل فى معدل سنوى للنمو الاقتصادى يتراوح ما بين ٦٪و٨٪ وهو ما يؤدى غلى زيادة الناتج القومى الإجمالى إلى ٤ تريليون دولار عام ٢٠١٠م،ورفع زيادة فى جوانب الكمية والكيفية للسياسة العامة والتكنولوجية على مستوى البناء والأفراد،وهو الأمر الذى أدى إلى تكوين ما يقرب من ٣٠مليون فنى متخصص فى عقد التسعينات . [١].

(١) المرجع السابق،ص١٥٥.

الصعوبات التي تواجه الصعود العسكري:

أسهم تسارع الصعود الصيني بصفة عامة، وعلى الصعيد العسكري بصفة خاصة إلى إذكاء حدة التخوف من النوايا والتطلعات الصينية خاصة وأن العالم قد عانى في فترات سابقة من جراء صعود بعض القوى، حيث أدى صعود الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الماضي إلى إثارة مخاوف دول أمريكا اللاتينية. وعلى نفس الصعيد، تبدي عدد من الدول تخوفها من خطورة إحساس بعض القوى الصاعدة بعدم الأمان أو من إمكانية تحولها إلى نظم ديكتاتورية. بيد أن استرجاع الصين لقدراتها العسكرية عبر انطلاقتها الصناعية جعلها تعيد النظر في هذه الأوضاع في سبيل تصحيحها. ولعل مما يذكر أن سعى دينج شياوبنج نحو مزيد من القوة والتحديث دون قلب موازين القوى يشابه موقف بسمارك في ألمانيا قبل عام ١٨٩٠م، وأن تخوف الغرب من لجوء القيادة الصينية الحالية إلى إذكاء الروح القومية في الصين يتشابه مع ما قام به وليم الثاني قبل الحرب العالمية الأولى، ثم هتلر إبان الحرب العالمية الثانية[1].

(١) المرجع السابق، ص١٥٧.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط تمر بتحول كبير، حيث تعتبر بكين أن المنطقة ليست ببعيدة عن مجال الاستثمارات الكبيرة، ولذلك فإن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة بما فيها العالم العربي ابتداء بالعلاقات مع مصر في عام ١٩٥٦ [١] وانتهاء بتبادل السفراء مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠م تكون وزارة الخارجية الصينية أكملت مهمتها في إقامة علاقات مع كل بلد عربي الى جانب الدول الغير عربية بالمنطقة وفيما يلى أمثلة لأبرز العلاقات الصينية بدول الشرق الأوسط [٢].

١- العلاقات الصينية الإيرانية:

رغم أن العلاقات السياسية بين الصين وإيران لم تكن في أفضل حالاتها لأسباب معينة إلا أن أهمية إيران في الحسابات الدبلوماسية الصينية لم تكن غائبة أبدًا. ومنذ بداية السبعينيات

(١) روبرت ميريديت،«الصين والصعود المذهل الفيل والتنين»،(مترجم) شوقى جلال،دار المعارف،يناير ٢٠٠٩م،ص ص:١٣-٢٥.

(٢) كير لدنغ لي: «بكين وسياسة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة»، قضايا ودراسات، آب/ أغسطس ١٩٩٤، ص :٦٩-٩٤.

عندما كانت إيران تحت حكم الشاه الموالي لأمريكا، وكانت الصين تحت تأثير تهديد الاتحاد السوفيتي السابق، شكلت إيران إحدى نقاط الارتباط المهمة في إستراتيجية الدفاع الصينية.

إن الموقع الاستراتيجي لإيران لم يفقد أهميته أبدًا، فالشرق الأوسط هو في نظر الصين امتداد لمحيطها الجغرافي، بينما إيران هو أول بلد في الشرق الأوسط يحد الصين برًا. وإيران تعتبر موقعاً مهماً على طريق الحرير القديم الذي يربط الصين والشرق الأوسط وأوربا، والذي أظهرت إيران والصين ودول أخرى مؤخرًا، اهتمامًا كبيراً بإعادة الحياة إليه ويقترح خبراء الطاقة أيضًا مد خط أنابيب من إيران إلى الصين عبر آسيا الوسطى، ومع أن هذا الاقتراح لا يزال بعيدًا عن الواقع غير أن هذا الاحتمال لا يمكن إهماله.

إن الإستراتيجية- هى المحيط الكبير- تذهب إلى أبعد من المدى الجغرافي، فهى إستراتيجية تنامي طلب الصين للنفط ،فتزداد تجارة النفط مع إيران فى أهمية توفير الطاقة، وحتى النمو الاقتصادي لحماية الأمن الوطني للصين بما فيه التدفق الدائم للنفط، وإيران هى المصدر المهم جدًا لواردات الصين من الطاقة، فهناك العقدان الموقعان عام ٢٠٠٤م باستيراد ٢٥٠مليون طن مترى من الغاز الطبيعى المسال ، والعقد الثانى الموقع عام ٢٠٠٩م بالبحث عن النفط فى حقل آزادجان ، كما تصدر إيران للصين حوالى ١٢٪من استهلاكها النفطى مليون برميل يومياً ، ولقد أصبحت الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية [1]. وفى هذا قال السناتور (ألفونس داماتو)بفرض عقوبات علي إيران والذين يساعدونها،وخص بذلك الصين حال كونها تبيع مواد تستخدم فى صنع أسلحة كيماوية لإيران ،ومن ثم فإنها ستفقد ميزة التجارة الممنوحة لها من الولايات المتحدة الأمريكية ،باعتبارها دولة أولى بالرعاية وينبغى عليها أن تبنى

(١) جن لاينغ زيانغ ، «استراتيجية المحيط الكبير تلتقي مع إيران»، شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص: ٥٤.

علاقاتها على الاحترام المتبادل والبعد عن المحظورات التى تهدد السلام الدولى وإلا فإنها ستفقد مكانتها ،ولقد تبين أن الصين التزمت الأمر الذي حدا بالرئيس كلينتون إلى التقدم للكونجرس فى كانون الثانى \ينـاير ١٩٩٨م الإتفاق للتعاون النووى مع الصين للتعاون النووي الاتفاق مع الصين، وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض «مايك ماكوري» أن الرئيس عبر عن ارتياحه إلى أن الصين قد استوفت الشروط اللازمة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية« للمشاركة في التعاون السلمي مع الصناعة الأمريكية،وهذا يعنى أن كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية استبعد التصادم .

٢- العلاقات الصينية التركية:

إن تركيا التي كانت من أهم الدول الاستراتيجية لمنظمة الناتو، وقد انتهى دورها في الشرق الأوسط مع سقوط الشيوعية في أوربا الشرقية. إن الأحداث العالمية بعد سقوط الشيوعية خاصة غزو العراق للكويت، وبعدها مشروع إسقاط النظام البعثي من قبل أمريكا، وعدم حماس وتأييد تركيا للسياسة والمشروع الجديد في الشرق الأوسط جعل من تركيا الدولة التي لا يمكن أن تتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وإن محاولات تركيا للدخول كعضو في الاتحاد الأوربي وعدم استطاعة تركيا الاندماج مع المعايير الأوربية تجعل هذا البلد في موقف ضعيف على المسرح العالمي، ونمو المشاعر الإسلامية المناهضة للسياسات الأمريكية في تركيا تجعل هذا البلد في خانة الدول المعادية في المستقبل لأمريكا وأوربا.

وهذا ما جعلها تبحث عن شريك آخر في النظام، فكانت الصين هي أنسب صديق، فقد تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتركيا في عام ١٩٦١ وارتبطت الدولتان بعلاقات تعاون مثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وكافة المجالات المختلفة الأخرى [١].

(١) سونالي:« تركيا والصين وتعزيز العلاقات الاقتصادية»،السياسة الدولية،العدد١٥٨ ،٢٠٠٦م،ص ص:٦٦-٧٠.

إن الصداقة بين الصين وتركيا، وخلال آخر خمسة وثلاثين عامًا من تاريخ العمل الدبلوماسي في المجالين الاقتصادي والسياسي، وفي أوائل ١٩٨٠ لم يكن هناك مشاكل سياسية كبيرة، والعلاقات الثنائية بين البلدين أخذت في التطور سياسيًا. وقد قيل أن المسافة الجغرافية بين الصين وتركيا من المفارقات التي تكون أقرب من حيث الدبلوماسية[١].

٣- العلاقات الإسرائيلية الصينية:

تسعى الصين للتعاون دبلوماسيًا إلى السلام بين العرب وإسرائيل، هذا لا يعني أن العلاقة بين الصين وإسرائيل كانت تسير بدون مطبات، فقرار إسرائيل عام ١٩٩٤ لاستقبال (الدالاي لاما)، الزعيم المنفي التبتي، زاد من توتر العلاقات بين الصين وإسرائيل. وكذلك الإدانات الصينية للعمليات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة. كما أن هناك حالة أخرى باتخاذ إسرائيل في تموز/ يولية ٢٠٠٠ قراراً تحت الضغوط الأمريكية الشديدة لإلغاء إرسال نظام الإنذار المبكر المحمول جوًا (نظام رادار). حيث أحدث ذلك خلافاً في العلاقات العسكرية (توتر التعاون الثنائي) ووفقًا لتقرير هارتس، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل أن لا عودة لإرسال طائرات مسيرة بدون طيار إلى الجيش الصيني، وبغض النظر عن النتيجة النهائية للنزاع في بعض النواحي فقد لحقت بالصين أضرار بالغة[٢]. رغم أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها لرفع مستوى الطائرات المسيرة بدون طيار، وإخلالها بالشروط التعاقدية الذى من شأنه أن يؤدي ببكين من أن تفرض عقوبات على الشركات الإسرائيلية ليس فقط على البر الرئيسي الصيني ولكن أيضًا في هونج كونج إلا أن هناك علاقات وطيدة بين الدولتين[٣].

(١) نظام ماردیني،« تركيا مواقع وأدوار»، شئون الأوسط، القاهرة، العدد ١٢٢، ٢٠٠٦م، ص:١٦٤.

(٢) أميل أمين، «إسرائيل والخيار الصعب بين واشنطن وبكين» في www.yamsyaf.com.2008

(٣)جوناثان أدلمان: «فالكون إلى الصين سيل: الدروس لإسرائيل»، رسالة القدس، العدد٢١٤،مارس ٢٠٠٢م، Shishor، ص: ٧٣.

٤- العلاقات الصينية العربية:

كانت الدول العربية في طليعة المجموعة الدولية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في الخمسينيات، كما كان لجهودها دور بارز في تبوؤ الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وكذلك في مجلس الأمن،ومن ناحيتها فقد بادلت الصين الدول العربية التأييد والتضامن في قضاياها وخاصة فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط.

ووجدت الدول العربية في الصين مسانداً خلال الحرب الباردة ومرحلة الاستقطاب الدولي، كما شهدت السنوات الأخيرة نموًا مطردًا في العلاقات الثنائية بين الصين والدول العربية في شتى المجالات وتمثل ذلك في قيام عدد من الزعماء وكبار المسئولين العرب والصينيين بزيارات متبادلة تمخضت عن إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تفضي إلى تعزيز علاقات التعاون على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية مما أدى إلى زيادة فرص الاستثمار لدى الجانبين وتضاعف معدلات التبادل التجاري.

وفي عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ببداية التسعينيات من القرن الماضي، تتجه الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هى الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة، وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا، وذلك حسب التقارير الأمريكية.

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموًا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية حيث حقق بشكل سنوى ٩.٨٪، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وأن تضاعف دخول الأفراد أربع مرات كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية على رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقًا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة[1].

في ظل هذه الاعتبارات الاستراتيجية يحاول العرب رسم مستقبل أفضل لعلاقاتهم مع الصين في ظل الهيمنة الأمريكية،لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو الحال في العالم العربي، حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن،وأصبحت الصين تبدي اهتمامًا متزايدًا بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياساتها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.

غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظًا وافرًا بتنامي العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ضمور الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.

غير أن واقع الحال إزاء المصالح العربية والصينية اقتضى ولا يزال أن يبحث

(١) أحمد منصور، «الاقتصاد الصيني بين التنمية والازدهار»، صحيفة الوطن،الكويت،العدد١٦٧٤، بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٥.

الطرفان عن آليات ووسائل تحقق رفع مستوى التشابك والتعاون المصلحي بين الطرفين على مختلف المستويات وهو ما كان يقف خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي ـ الصيني.

والصين بحاجة إلى المزيد من الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل، يبدو أن وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيريز) لدى لقائه بنظيره الصيني (تانغ جيا شيوان) [1] خلال زيارته لبكين في آذار/ مارس ٢٠٠٢ اعتراف بأن إسرائيل تقدر الجمهود الدبلوماسية الصينية، واقترح أن الصين يمكن أن تلعب دورًا أكبر في المستقبل[2].

أهم مجالات التعاون العربي الصيني:

أ- في المجال السياسي:

إن محور هذا المجال هو تبادل الطرفين الاحترام والتأييد ويتعاملان بهدف ويعملان على التضامن والتعاون ولاسيما أنه لا يوجد تضارب في المصالح الأساسية بين الصين والدول العربية، ولها وجهات نظر متطابقة في صيانة سيادة الدول ومعارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوة والإرهاب. وكثيرًا من القضايا الأخرى وذلك يشكل أساسًا هامًا لتعزيز التعاون السياسي بين الطرفين، كما تؤيد الصين قيام الدول العربية بتجديد أنظمتها السياسية وطرقها في التنمية ومفهومها للقيم وفقًا لظروفها الخاصة ومعارضة التدخل الخارجي في شئونها الداخلية، كما تقوم الدول العربية بتأييدها للصين في قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وغيرها من القضايا[3].

(١) ون هو باو: (شنغهاي)،«التعاون الصينى العربى»، وزار الخارجية الصينية، في مؤتمر صحفي في ١ آيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) محمود صبرى،«اسرائيل والحليف الاستراتيجى الجديد.....الصين»، شئون الأوسط، العدد٣ ،١٤٣/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٣) محمد عبد الوهاب الساكت: «التعاون العربي الصيني في القرن العشرين،هدى ميتكيس، (محرر) فى الصعود الصيني»، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص:٢٤٨-٢٤٩.

إلا أن بعض الباحثين الصينيين يذكر أن الصين تحتل موقعًا متأخرًا في دوائر اهتمام السياسة الخارجية العربية التي تجعل الدائرة العربية في المرتبة الأولى ثم الإسلامية ثم الإفريقية ثم الدول الأخرى، وأن الاهتمام العربي بالصين يأتي بعد الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية.

ونظرًا للتواجد الأمريكي في المنطقة العربية فإن البعض يميل إلى الاعتقاد بأن حل قضايا المنطقة رهن الإدارة الأمريكية إلى حد كبير، ولذلك فإن الصين لا تتوسط أو تتخذ مبادرات عملية مكتفية بترديد ما نعرفه من مواقف مبدئية ثابتة تحوم في معظمها حول مبادئ التعايش السلمي الخمسة، والذي يعكس قناعتها في أسلوب حل المشكلات الدولية حسب طرحها لمفهوم الأمن المشترك الدولي والذي أعلنه الرئيس الصيني السابق وعرفه بأنه: «الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون» ويظهر في موقفها من قضية الشرق الأوسط. هذا كما لم تقم الصين بتعيين مبعوث خاص لها بالشرق الأوسط إلا في عام ٢٠٠٢م وبعد مطالبة وإلحاح من الجانب العربي أسوة بالقوى الدولية الأخرى.

وقد كان تبريرها لذلك هو أنه لا يمكن إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط بدون مشاركة الولايات المتحدة وتأييدها، وهي تتفق في هذا مع ما سبق أن أعلنه الرئيس الراحل محمد أنور السادات من رأي مشابه، كما أن لها أسلوبها الخاص في التعامل مع هذه القضية.

وفي نفس الوقت أكدت الصين على أنها ستظل على موقفها من تأييد الحقوق الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس وتأسيس الفلسطينيين دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وفي نفس الوقت أكد المسئولون الصينيون على أن تطوير العلاقات العربية الصينية ليس مرتبطًا أو متعارضًا مع تطور العلاقات الإسرائيلية الصينية حيث إن الظروف التي تختارها الصين قد تستلزم هذا التعاون مع إسرائيل بينما التعاون العربي الصيني هو مسألة دائمة وتاريخية.

وقد أدى هذا إلى القول بأن الدول العربية لم تقم بتحويل الرؤى الثنائية العربية للعلاقات مع الصين إلى رؤية مشتركة عربية استراتيجية لما يريده العرب من الصين والتركيز على الحدود الدُنيا. بل إن البعض يذكر أنه لا يوجد دليل على أن العرب قد تأثروا كثيرًا بشيء من حضارة الصين وتراثها الفكري بل ولا يوجد دليل على أن العرب كان لديهم أية رغبة في السير في هذا الاتجاه بينما اكتسب الإسلام في الصين أصالة وقوة لا يقلان عن الأصالة والقبول اللذين اكتسبها في أي من البلاد الإسلامية الأخرى[1].

ب- في المجال الاقتصادي:

تشارك معظم الدول العربية الصين في أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو خدمة استراتيجية التنمية طويلة المدى مما يعطي أساسًا قويًا لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بينهما.

والواقع أن كلا من العالم العربي والصين يتسمان بتماثل في ظروف أقاليمها بأنها قابلة للتطور والنمو الاقتصادي فالبلاد العربية كمجموعة تمثل كتلة طبيعية متجانسة في مجال السكان واللغة والترابط الثقافي، وينطبق الوضع نفسه على الصين وشعبها، ومن مصلحة الطرفين أن تزداد العلاقات الاقتصادية بينهما وثوقًا، وفي الوقت الحاضر يشكل النفط الخام والمواد البتر وكيماوية معظم الصادرات العربية إلى الصين، كما تشكل المواد المصنوعة الجزء الأكبر من وارداتها من الصين، ولكن حجم التجارة بين الطرفين لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي التجارة الدولية لكل منهما مما يعطي الفرصة لتوسع كبير في المستقبل في التجارة بينهما، وعلى سبيل المثال، فقد وصل حجم التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٣م حوالي ٢٥ مليار دولار مقابل ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥م، غير أن ذلك يمثل حوالي ٢٪ من حجم التجارة الخارجية للصين عام ٢٠٠٣م، والتي بلغت

(١)المرجع السابق،ص ص: ٣٥٠- ٣٥١.

٨٤٠ مليار دولار، ٥٪ من حجم التجارة الخارجية العربية التي بلغت حوالي ٥٠٠ مليار دولار في نفس العام، كما تحتل الدول العربية المرتبة السابعة بالنسبة لتجارة الصين الخارجية في حين يحتل الاتحاد الأوربي المرتبة الثالثة ومجموعة الآسيان الرابعة واليابان والولايات المتحدة الأولى والثانية ،وقد قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى خلال الاجتماع الوزارى لمنتدى التعاون الصينى فى تيالجين بالصين إن قيمة التجارة الثنائية الصينية – العربية ١٠٠ مليار دولار العام الماضى ٢٠٠٩م على رغم الأزمة المالية العالمية ،وقد حقق الجانبان الصينى والعربى زيادة كبيرة فى قيمة التجارة الثنائية من خلال المثابرة على مبدأ التعاون بحيث ازدادت قيمة تجارتهما من ٣٦.٤مليارودولار عام ٢٠٠٤إلى ١٠٧.٤ مليار عام ٢٠٠٩م [١]

وازدادت قيمة الاستثمارات الصينية والعربية المباشرة من١.١إلى ٥.٥ مليار دولار بين عام٢٠٠٤م و٢٠٠٩م،مع ازدياد قيمة الأعمال من التعاون فى مقاولة المشروعات من ١٣.٥ بليون دولار إلى ٧٠مليار دولار.

كذلك فقد لوحظ تفاوت بين الدول العربية بالنسبة لحجم تجارة كل منها مع الصين فبعضها كالسودان واليمن تعد الصين الشريك التجاري الأول لهما في التجارة الخارجية، والبعض يفوق حجم تجارته مع الصين المليار دولار وهم ست دول هى: السعودية التي تحتل المركز الأول، والإمارات وسلطنة عمان ومصر والسودان واليمن، كما تتفاوت الدول العربية بالنسبة لميزانها التجاري مع الصين، فالبعض يحقق فائضاً كمعظم دول الخليج العربي والبعض الآخر يحقق عجزاً كبيراً مثل مصر وسوريا ودول شمال أفريقيا. وبرغم استعداد الصين لاستيراد أية منتجات منها.

والواقع أن حجم العلاقات التجارية والاقتصادية قد تطور وتنوع بشكل كبير

(١)المرجع السابق،ص ص: ٣٥٢ـ ٣٥٤

خلال السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وحيث بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين، كما تزايد عدد التجار العرب الذين يتعاملون معها خاصة بعد الإجراءات الأمنية التي بدأت الدول الأوربية والولايات المتحدة في اتخاذها ضدهم.

ج- في المجال الثقافي:

يعتبر المجال الثقافي من أهم مجالات التعاون وأكثرها أثرًا في العلاقات العربية الصينية، ويرجع هذا إلى قِدمه أولاً، وإلى استمراريته ثانيًا، وإلى رخص تكاليفه ثالثًا، ويمكن القول إنه كان لظهور الإسلام دور في حفز العرب على السعي في الأرض والاتجاه خاصة نحو الصين (أطلبوا العلم ولو في الصين) والتي يرى المؤرخون أن الإسلام دخلها قبل أن يدخل الأندلس، وأن أول مسجد بنى خارج الجزيرة العربية هو مسجد بنى في الصين وأن دخول اللغة العربية وتعليمها قد بدأ في الصين منذ القرن السابع الميلادي، حيث كانت المساجد تقوم بهذا الدور التعليمي. وقد أدى هذا الأمر إلى تواصل حضاري اتسم بالسماحة تلاقت فيه الخبرات والتجارة والتقت فيه روافد الحكمة بين الجانبين، كما حدثت نسبة من التداخل اللغوي بين العربية والصين،وكذلك فقد اهتمت الصين الشعبية بإنشاء أقسام في الجامعات الصينية لتدريس اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية حيث يوجد الآن أكثر من عشر جامعات صينية تقوم بهذا العمل، فضلاً عن الجمعية الإسلامية الصينية التي أقامت مدارس تقوم بهذا العمل تحت إشرافها، كما تشارك الصين في جمع المعارض الدولية والانضمام إلى البلاد العربية. [١]

وتعقيباً على ماسبق من تعاون بين الصين والدول العربية ترى الباحثة أن هناك عوامل تدفع الصين نحو التعاون العربى الى جانب عقبات تحول بين الاندماج

(١)عبد القادر عرابى ،المجتمع الدولى والعربى فى ضوء المتغيرات الدولية،المستقبل العربى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة ،مايو ١٩٩١م،العدد١٤٧،ص ص:٤٣-٤٧.

العربى الصينى وهى كما يلى:

أولاً- المصالح الصينية التي يمكن للجانب العربي أن يساهم في تحقيقها(دوفع الصين نحو العرب):

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فإن العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك:

١- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

٢- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة)، دون المرور عبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

٣- دعم الصين كقوة دولية اقتصاديًا وسياسيًا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

٤- فتح المجال للتبادل والتلاقي الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كاستراتيجية إنسانية عامة.

٥- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوربية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة [١].

ثانياً- الإشكالات (العقبات) القائمة في العلاقات الصينية-العربية:

١- تطور العلاقات الصينية - الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول

(١) مجلة بيت العرب، «التعاون العربي الصين في القرن القادم»، جامعة الدول العربية في بيكن، العدد ٣٦، يناير، فبراير ٢٠٠١، ص ٢٥.

العربية.

٢- صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وبالعكس.

٣- اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصًا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNN وBBC) والذي يتسبب في:

- نقل الصورة المشوهة وينشأ سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد من الجهل ويعقد العلاقة.
- إن علاقات الصين بالعامل العربي ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلاف في علاقات الطرفين.
- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر كما يلي[1]:
- منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع.
- قضايا المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي.
- لا تستطيع الصين التأثير في المنطقة وهي على هذه الحال.
- ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(١) محمد السيد سليم، «نحو بناء منتدى عربي ـ صيني للتعاون»، مجلة الصين اليوم، العدد ٤ لعام ٢٠٠٣.

وفى هذا السياق نجد أن:

تدرك الصين مصالحها الهائلة في الشرق الأوسط، غير أن تأثيرها في هذه المنطقة لا يزال متواضعًا. وتعارض الصين أيضًا انفراد الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، ولكنها لا تواجه واشنطن مباشرة.

عارضت الصين حرب الولايات المتحدة على العراق، إلا أنها اتخذت موقفًا ضعيفًا فترة ما قبل الحرب، وأكثر ضعفًا من مواقف فرنسا وألمانيا وروسيا. وامتنعت الصين عن التصويت ضد قرارين لمجلس الأمن يهددان بفرض عقوبات على السودان في أزمة دارفور[1]. رغم مصالحها النفطية المهمة في المنطقة، وكذلك امتنعت عن التصويت ضد قرار يطلب من سوريا الانسحاب من لبنان.

ويظهر الدور الصيني في الشرق الأوسط مربكًا، وغير متناسب مع المركز الدولي للصين ومع توقعات المجتمع الدولي. ويعود ذلك لأسباب مختلفة.

لا تمتلك الصين تقليديًا موطئ قدم قوية في الشرق الأوسط على شاكلة الدول الأوربية والولايات المتحدة وروسيا. وحدث أن قدمت الصين دعمها لنضال بلدان الشرق الأوسط من أجل سيادتها الوطنية، ولكن هذا اقتصر على الدعم المعنوي والأيدلوجي والقليل من الدعم الاقتصادي والعسكري، ولم يكن للصين نفوذ مهم في الشرق الأوسط.

فالمصالح الصينية في الشرق الأوسط رغم أنها آخذة في النمو، فهى لا تزال متواضعة، وهذا يضر بشرعية تدخل بارز من قِبلها،وتساوي واردات الصين من نفط الشرق الأوسط سدس من إجمالي استهلاكها، وليس لدى الصين منافسها الاستراتيجي. ومن جهة أخرى، لا تزال بلدان الشرق غير معتادة على طلب

(١)الهيئة العامة للاستعلامات،«العلاقات في حقبة التسعينات من القرن العشرين» ، القاهرة، الفصل السابع، ٢٠٠٥.

المشورة من الصين. عندما تواجه هذه الدول ضغوطًا من الولايات المتحدة، فإنها عادة تتجه لأوربا وروسيا طلبًا للمساعدة، والمصالح الصينية في الشرق الأوسط لا تزال غير محددة الوضوح، الأمر الذي يجعل تدخل الصين في مسائل المنطقة تعوزه الشرعية الدولية دون سيطرة قوى على إيران، فالدولتان إيران والولايات المتحدة متناقضتان من حيث السياسة والجيوستراتيجيا، والدين والثقافة، ولا شك أن تنامي قوة الصين وارتفاع مكانتها في العالم سوف يكون له مردود إيجابي على التعاون العربي الصيني خاصة وأن الجانبين يشتركان في الدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب.